الأمم المتحدة S/2016/763

مجلس الأمن

Distr.: General
6 September 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢٢٧٥ (٢٠١٦) والفقرة ٤٤ من قرار المجلس ٢٢٩٧ (٢٠١٦). ويقدم التقرير معلومات عن تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وعن أي عوائق واجهت مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال أثناء تنفيذ ولايته. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي استجدت في الصومال خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

ثانياً - استعراض عام للتطورات السياسية والأمنية

ألف - التطورات السياسية

٢ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تكثيفا للنشاط السياسي، لا سيما فيما يتعلق بعملية الانتقال السياسي في عام ٢٠١٦. وفي مواجهة حالة الجمود البرلمانية التي طال أمدها، أصدر الرئيس حسن شيخ محمود مرسوما في ٢٢ أيار/مايو صدق فيه على معايير العملية الانتخابية التي سبق أن وافق عليها جميع القادة على كل من المستوى الاتحادي والإقليمي. وفي ٧ آب/أغسطس، أعلن الفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة في الصومال، وهو هيئة مخصصة مكلفة بتنفيذ العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦، جدولا زمنيا يتم بمقتضاه الفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة في الصومال، انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر وانتخاب أعضاء مجلس النواب خلال الفترة من ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وحدد ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر موعدا لانتخاب رئيس الصومال.

090916 080916 16-15189 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وفي ٩ آب/أغسطس، أيد منتدى القيادة الوطنية، الذي يتألف من القادة الاتحاديين والإقليميين، الجدول الزمني للانتخابات، ووافق بالإجماع على تمديد محدود للمؤسسات الاتحادية، بما في ذلك تمديد ولاية الرئيس، التي كان مقررا أن تنتهي في ١٠ أيلول/سبتمبر، وفقا للجدول الزمني للانتخابات. وفي الاجتماع نفسه، أدخلت بعض التعديلات على التشكيل المزمع لمجلس الشيوخ فيما يتعلق بتمثيل بنادر، ''صوماليلاند''وهيران وشبيلي الوسطى.

٤ - وأدخل البرلمان الاتحادي تعديلات على الدستور الاتحادي المؤقت في حزيران/يونيه، حيث مدد صلاحيته حتى عام ٢٠٢٠، كما مدد فترة عمل البرلمان الحالي لحين انتخاب برلمان جديد وفقا للعملية الانتخابية لعام ٢٠١٦.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد منتدى القيادة الوطنية اجتماعات منتظمة واتخذ قرارات بشأن عدد من القضايا الرئيسية، بما في ذلك إقرار سياسة الأمن القومي الخاصة بالصومال، وتعيين لجنة لوضع توصيات بشأن وضع العاصمة مقديشو، وإقرار نموذج جديد للشرطة قام على وضعه أصحاب المصلحة الاتحاديون والإقليميون بتيسير من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

٦ - واستمرت عمليات بناء المؤسسات والمصالحة في الدول الأعضاء الاتحادية القائمة والناشئة. وعقب إبرام عملية المصالحة مع عشيرة ماريهان، أعلن رئيس الإدارة المؤقتة في جوبا شيخ أحمد إسلام ''مادوبي'' تشكيل مجلس وزراء مؤلف من ٣٤ عضوا، من بينهم وزيرة واحدة وافقت عليها في وقت لاحق الجمعية الوطنية الإقليمية في جوبا.

٧ - وفي الإدارة المؤقتة في غالمودوغ، جدد تشكيل أهل السنة والجماعة التزامه بالمفاوضات مع الحكومة الاتحادية لتيسير تنفيذ العملية الانتخابية في طوسمريب، التي تم الاتفاق على أن تكون هي العاصمة المقبلة للدولة العضو الاتحادية الناشئة. بيد أن المفاوضات لم تبدأ بعد، ومن المتوقع أن تجرى العملية الانتخابية في كادادو، العاصمة المؤقتة.

٨ - وفي الإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية، لا تزال التوترات بين عشيرتي بيمال وهبر جدير في مركا وشبيلي السفلى تعوق بسط سلطة الدولة. وتعمل الحكومة الاتحادية على تجديد جهود المصالحة بين العشيرتين لكن احتمالات المحادثات يعوقها قيام حركة الشباب مؤقتا بمصادرة أجزاء من مركا في ١١ تموز/يوليه.

٩ - وفي بونتلاند، بدأت اللجنة الانتخابية الانتقالية لبونتلاند استعراض قانون الانتخابات على مستوى الدولة، الذي يتوخى تشكيل جمعيات سياسية وإجراء انتخابات على مستوى

المقاطعات في عام ٢٠١٨. وسوف توفر العملية الأساس لإنشاء الجمعية الوطنية لدولة بونتلاند والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩.

١٠ - واستمرت عملية تشكيل الدولة في هيران وشبيلي الوسطى، وهما المنطقتان الوحيدتان اللتان لم تشكلا بعد دولة عضوا اتحادية ناشئة، استمرت تواجه مقاومة من العديد من العشائر المستقرة في هيران، وبخاصة عشيرة الحواضلي الكبرى. ويشارك العديد من شيوخ الحواضلي في محادثات مع نظرائهم من قبيلة أبقال من شبيلي الوسطى من أجل الاتفاق على ترتيبات تقاسم السلطة التي يمكن أن ترسي الأساس لتشكيل الولاية. وبناء على طلب من الحكومة الاتحادية تقوم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) بالتوسط بين القبائل، وأعربت عن عزمها على إنجاز عملية لتشكيل الولاية قبل تنفيذ العملية الانتخابية. ومع ذلك، يرى البعض أن إيغاد تقحم عملية تفتقر إلى الشمول ويمكن أن تؤدي إلى مواجهة بين القبائل.

١١ - وظلت المحادثات بين الحكومة الاتحادية وسلطات ''صوماليلاند'' على حالها. وفي إطار التحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرر إجراؤها في آذار/مارس ٢٠١٧، اختتمت ''صوماليلاند'' عمليات لتسجيل أصوات الناخبين في مناطق توجدير، والساحل، وغابيلي، وأودل، وماروودي جيكس، وساناج، بحيث لم تتبق سوى منطقة سول. واستجابة لقيام ''صوماليلاند'' بإجراء عملية تسجيل الناخبين في منطقة ساناج المتنازع عليها، اندلعت الاشتباكات بين القوات التابعة لكل من ''صوماليلاند'' وبونتلاند في ١٨ تموز/يوليه، مما أدى إلى مقتل خمسة جنود. واتفق الجانبان في وقت لاحق على وقف تصعيد التوترات واتخاذ عدد من الإجراءات شملت إعادة نشر قواتهما.

باء - التطورات الأمنية

١٢ - واصلت حركة الشباب توجيه ضرباتها في جميع أنحاء وسط وجنوب الصومال ومن المتوقع أن تكثف ما تقوم به من جهود في الفترة المفضية إلى العملية الانتخابية. وفي مقديشو، نفذت الجماعة خمس هجمات معقدة في ٩ أيار/مايو، و ١و ٢٥حزيران/يونيه، و ٣١ تموز/يوليه، و ٢٥ آب/أغسطس، استهدفت فيها مواقع بلدية وحكومية، بما في ذلك مبان للشرطة، وفندقان بالمدينة، ومطعم على شاطئ ليدو. ولقي ٦٩ شخصا على الأقل حتفهم نتيجة لهذه العمليات، منهم أحد الموظفين الوطنيين بالأمم المتحدة، واثنان من أعضاء البرلمان الاتحادي، ورئيس المحكمة الإقليمية في بنادر. وفي ٢٦ تموز/يوليه، فجرت سيارتان محملتان بالمتفجرات خارج المنطقة المشمولة بحماية بعثة الاتحاد بعثة الاتحاد الأفريقي مطار مقديشو الدولي، مما تسبب في وفاة ١٣ شخصا، من بينهم أحد الموظفين الوطنيين

بالأمم المتحدة و ١١ من موظفي الأمن الخصوصيين، فضلا عن إصابة ١٢ آخرين بجروح. وفي ٣٠ آب/أغسطس، فجرت حركة الشباب مركبة محملة بالمتفجرات في فندق تابع لرابطة الشباب الصومالية بعد أن منع الحراس المركبة من الاقتراب من مبنى فيلا الصومال الذي يضم قصر الرئاسة. ونجم عن الانفجار وفاة ٢٠ شخصا وإصابة ٤٥ آخرين، بمن فيهم ٣ وزراء اتحاديين وخمسة أعضاء من البرلمان.

١٣ - واستمرت الهجمات بالنيران غير المباشرة في جنوب الصومال مستهدفة مقر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومكاتب الأمم المتحدة، والمطارات، وأهدافا مدنية. وفي ٣ أيار/مايو، سقطت قذيفتان داخل المنطقة المشمولة بحماية بعثة الاتحاد الأفريقي في مطار مقديشو الدولي، مما تسبب في حدوث أضرار في الهياكل المادية. وفي ٤ أيار/مايو، أصابت قذيفة هاون مطار كيسمايو وجوبا السفلى، مما تسبب في إصابة أحد الطيارين المتعاقدين مع الأمم المتحدة. وفي ٤ حزيران/يونية، أطلقت قذائف هاون على مطار مقديشو الدولي مما أدى إلى إصابة جندي واحد وإلحاق أضرار بأصول تابعة للأمم المتحدة. وشنت حركة الشباب هجمات بقذائف الهاون في بايدوا، منطقة باي، في ٢ تموز/يوليه و ٦ آب/أغسطس. وأصابت قذيفتان مجمع وكالة تابعة للأمم المتحدة ما أدى إلى إصابة أحد حراس الأمن وإلحاق أضرار بمنزل أحد الموظفين الوطنيين. وفي ٢١ آب/أغسطس، سقطت خمس قذائف هاون بالقرب من مكتب وزارة النقل في مقديشو، مما أدى إلى إضرام النيران في مستودع للوقود. ولم يبلغ عن وقوع أي ضحايا.

١٤ - ونشب قتال بين قوات حركة الشباب والقوات الصومالية من أجل السيطرة على عدد من البلدات والقرى. وفي ١١ تموز/يوليه، أخلت القوات الصومالية مواقعها في ميركا لعدم حصولها على مرتباته، حسبما أفادت بعض التقارير، ما أتاح لقوات حركة الشباب استعادة إمكانية الوصول إلى أنحاء في المدينة. وحاولت الإدارة المؤقتة في جوبا مرتين استعادة بير شالي، في جوبا السفلى، في ٢٢ و ٣١ تموز/يوليه، لكنها كانت تخسرها في كل مرة لصالح حركة الشباب. وفي ٢٤ تموز/يوليه، أخلت بعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الصومالية بلدة جاراس ويني، في إقليم باكول، مشيرة إلى أسباب تكتيكية. وعلى الفور تولت حركة الشباب السيطرة على البلدة. وفي ٢ آب/أغسطس، في أعقاب اشتباكات وقعت بين ميليشيات قبيلتي مرصدي وأير، فرضت حركة الشباب سيطرتها على أجزاء من قرية كيمكاد، في إقليم غلغدود.

١٥ - وصدت القوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي هجوما شنته حركة الشباب على قاعدة تابعة للبعثة في هالجان، بمنطقة هيران، في ٩ حزيران/يونيه. وأفادت التقارير بأن

الخسائر في الأرواح بين أفراد حركة الشباب تراوحت بين ٥٠ و ١٠٠ شخص، بينما منيت قوات البعثة بما لا يقل عن ٣٠ قتيلا و ٥٣ جريحا. وفي جوبا السفلى، قامت القوات الأجنبية والقوات الصومالية الخاصة بعمليات جوية وبرية في ٢٧ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه أسفرت عن مقتل أحد كبار أعضاء حركة الشباب يشتبه في أنه العقل المدبر وراء المجزرة التي وقعت في جامعة جاريسا في كينيا في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وفي ٢٨ تموز/يوليه و ١ آب/أغسطس، أطلقت طائرات عمودية هجومية النار على ما يشتبه في أنها قواعد لحركة الشباب في مودولو، بإقليم جيدو، وغولول شنبير، في جوبا السفلى. وفي ١١ آب/أغسطس، داهمت القوات الصومالية الخاصة ما يشتبه في أنه أحد مخابئ حركة الشباب في ساكو، في جوبا الوسطى. ووردت تقارير لم تتأكد بعد بأن أحد كبار أعضاء حركة الشباب قتل في الهجوم.

١٦ - ولا تزال طرق الإمداد الرئيسية في جميع أنحاء المناطق الوسطى والشمالية الجنوبية من الصومال عرضة للهجمات من حركة الشباب. وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في حوادث القنابل على جوانب الطرق ونصب الكمائن التي تستهدف أفراد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الصومالية، يجري بانتظام تسيير قوافل من القوات الصومالية بمحاذاة الطرق التي تربط بين أفجويه، في شبيلي السفلى، وبايدوا، في إقليم باي؛ والطريق من واجد إلى ربدوري، ومن كيل برده إلى حدر، ومن حدر إلى تيغلو في منطقة باكول؛ ومن بلدوين إلى بولوبارده في هيران.

١٧ - وزعمت وسائط الإعلام الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أن التنظيم نفذ ثلاث هجمات ضد قوات الأمن الصومالية في أفغويه في ٥ أيار/مايو، وبايدوا في ٢٥ تموز/يوليه، ومقديشو في ٢٧ تموز/يوليه. بيد أنه لم تتأكد صحة هذه المزاعم.

١٨ - وفي بونتلاند، أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن التفجير الانتحاري المزدوج الذي استهدف مكتب البلدية في غالكاسيو في ٢١ آب/أغسطس، وأسفر عن ٢٧ قتيلا وما يزيد على ١٠٠ جريح.وفي ''صوماليلاند''، ألقت الشرطة القبض على خمسة من المتشددين المشتبه فيهم في هرجيسة في ١٥ أيار/مايو و ٤ حزيران/يونيه، وتم التعرف على أحدهم باعتباره أخ أحمد غودان، القائد المتوفي لحركة الشباب.

ثالثا - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

ألف - التنسيق الدولي والدعم السياسي

١٩ - هيأت الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى الصومال في ١٩ أيار/مايو فرصة حسنة التوقيت لكي يتفاعل أعضاء المجلس مع القادة الاتحاديين والإقليميين، لا سيما فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية بشأن العملية الانتخابية. وأتاحت اجتماعات أعضاء المجلس مع كل من مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقديم التوجيه بشأن مسائل الأمن الأساسية، في حين أتاحت مشاركتهم مع ممثلي المجتمع المدني الصومالي والجماعات المعنية بالمرأة تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً لمشاركة المرأة وتمثيلها السياسيين.

٢٠ - وواصل ممثلي الخاص جهوده الرامية إلى تعزيز التنسيق والاتساق بين الشركاء الدوليين دعما لعمليتي بناء السلم وبناء الدولة في الصومال. وقد شرع، على وجه الخصوص، في نهج شامل إزاء تحقيق الأمن في الصومال، على نحو يشمل خمسة عناصر، هي: تعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ وتعزيز قوات الأمن الصومالية؛ وإنعاش المجتمعات المحلية وتوسيع نطاق سلطة الدولة؛ ومكافحة ومنع التطرف العنيف، بما في ذلك من خلال المشاركة السياسية؛ وضمان الدعم المتسق من جانب المجتمع الدولي في تلك المجالات. وبتشجيع من الحكومة الاتحادية، أنشأ ممثلي الخاص منتدى لهذا الغرض يتألف من ستة مستثمرين دوليين رئيسيين في أمن الصومال، وهم الاتحاد الأوروبي، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة. وفي اجتماع استثنائي عقد في ٢٢ تموز/يوليه في نيروبي، أيد المستثمرون الاستراتيجية الشاملة وبحثوا الخيارات المطروحة لتقديم دعمهم الجماعي للهيكل الأمني في الصومال.

٢١ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أصدرت الحكومة الاتحادية المسودة الأولى لخطة تنميتها الوطنية للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩، التي وضعت بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي وفريق الأمم المتحدة القطري، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمثل الخطة، التي هي الأولى من نوعها في الصومال منذ عام ١٩٨٢، خطوة هامة في السعي إلى الأخذ بنهج استراتيجي إزاء احتياجات الصومال الإنمائية. وقد تمت صياغة الخطة في إطار عملية شاملة للجميع، ضمت الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وهي تبرز الحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم فيما يتعلق بالبرنامج السياسي للبلد، ووضع خطة متماسكة للحد من الفقر، ووضع لبنات أساسية لتطوير القطاع الخاص.

٢٢ - وأنشأت الحكومة الاتحادية، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، والجهات المانحة الدولية فرقة عمل لوضع إطار للمساءلة المتبادلة بين الصومال والمجتمع الدولي بحيث يشكل، جنبا إلى جنب مع الخطة الإنمائية الوطنية، ترتيب ما بعد الاتفاق الجديد في الصومال. والحكومة الاتحادية، الأمم المتحدة، والبنك الدولي والجهات المانحة الدولية بإنشاء فرقة عمل لوضع إطار المساءلة المتبادلة بين الصومال والمجتمع الدولي التي ستشكل، إلى جانب الخطة الإنمائية الوطنية، بعد اتفاق الخطة الجديدة الترتيب في الصومال. وتواصل الحكومة الاتحادية وضع مبادرة ''توبتا دوسان'' أو الطريق القويم، وهي برنامج لمكافحة التطرف العنيف بدعم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والجهات المانحة.

باء - السياسات الشاملة للجميع

٢٣ - على الرغم من ضيق الجدول الزمني، بسبب التأخيرات السياسية، تبذل الجهود حاليا لضمان شفافية السياسات والإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية لعام ٢٠١٦، مع القيام أيضا، حيثما أمكن، بإرساء أسس الانتخابات الشاملة في عام ٢٠٢٠. ومن الجدير بالملاحظة أن منتدى القيادة الوطنية قد اتفق على الطرائق الرئيسية للعملية الانتخابية، بما في ذلك النص على أن الهيئات المخصصة المكلفة بتنفيذها، وهي الفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة، وأفرقة تنفيذ الانتخابات غير المباشرة على مستوى الولايات، لا ينبغي أن تتضمن السياسيين النشطين أو المرشحين الذين يترشحون لمناصب. وتقدم بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى الفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة، الذي تشمل ولايته مراقبة إجراء العملية الانتخابية والتنفيذ الموحد لها، وهو المقرر أن تضطلع به أفرقة تنفيذ الانتخابات غير المباشرة على مستوى الولايات في عواصم الولايات الاتحادية القائمة والناشئة. ومن أصل ٢٢ عضوا في الفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة، الذين تم تعيينهم بموجب مرسوم صادر في ٢٨ حزيران/يونيه، كان من بينهم سبع نساء.

٢٤ - وتمثيل المرأة هو مجال رئيسي آخر من مجالات التقدم. وفي ٩ آب/أغسطس، وافق منتدى القيادة الوطنية على إصدار تعليمات لشيوخ العشائر لضمان أن يكون ٨١ من أصل ٢٧٥ مقعدا من مقاعد مجلس النواب مقصورة على المرأة، بما يشمل ١٨ مقعدا لكل من العشائر الرئيسية الأربع وتسعة مقاعد لعشائر الأقليات المتبقية. وقرر المنتدى أيضا أن تتألف نسبة ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الهيئات الانتخابية من النساء، وأن تكون رسوم التسجيل للمرشحات الإناث نصف الرسوم المقررة للمرشحين الذكور. وتقع المسؤولية الآن على شيوخ العشائر لكفالة الوفاء بهذه الأهداف. وتدعم الأمم المتحدة جهود المجتمع المدني

المبذولة تحقيقا لهذه الغاية، بما في ذلك جهود لجنة سفراء النوايا الحسنة الذين عينهم الرئيس. ودعا المنتدى أيضا إلى أن يكون ٥٠ في المائة من المرشحين لمجلس الشيوخ من الإناث ولكنه لم يدعُ بالفعل إلى تخصيص أي مقاعد للمرأة في هذا المجلس.

٢٥ - وفي حين أن من المقرر تخصيص مقاعد مجلس النواب على امتداد خطوط العشائر (باستخدام ''الصيغة ٤,٥'') في عام ٢٠١٦، فقد أكد منتدى القيادة الوطنية في ٩ آب/أغسطس مجددا أيضا على الحاجة إلى خارطة طريق سياسية واضحة لما بعد ذلك لضمان أن تجرى الانتخابات الشاملة بحلول عام ٢٠٢٠. وأرسى المنتدى تدابير للانتقال من السياسة العشائرية إلى السياسة المتعددة الأحزاب بالاتفاق على أن أعضاء البرلمان المنتخبين في عام ٢٠١٦، عليهم أن يعلنوا عن انتمائهم الحزبي في موعد أقصاه ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأي عضو من أعضاء البرلمان لا يفعل ذلك سوف يفقد مقعده.

٢٦ - وفي الوقت نفسه، وسعيا إلى إجراء الانتخابات الشاملة في عام ٢٠٢٠، قامت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، من خلال الدعم التقني المقدم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بوضع أول مشروع لأول قاموس على الإطلاق للمصطلحات الانتخابية باللغة الصومالية. وسيكون القاموس بمثابة الأداة الرئيسية في صياغة برامج تثقيف الناخبين والتربية الوطنية، والمصطلحات المستخدمة أثناء صياغة القانون الانتخابي. وفي حزيران/يونيه، عقدت البعثة تدريبا مشتركا بشأن النظم الانتخابية المقارنة لأعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ومسؤولين من وزارات الداخلية والشؤون الاتحادية، والشؤون الدستورية، والمرأة والنهوض بحقوق الإنسان.

٢٧ - وأقر البرلمان الاتحادي بعض التشريعات المعلقة الرئيسية، التي تعتبر أساسية للمضي قدما بالعملية الديمقراطية، بما في ذلك قانون الأحزاب السياسية والنظام المتعدد الأحزاب وقانون إنشاء لجنة حقوق الإنسان الصادر في ٦ حزيران/يونيه وقانون إنشاء المحكمة الدستورية الصادر في ١١ حزيران/يونيه.

٢٨ - وقامت لجنة الرقابة التابعة للبرلمان الاتحادي واللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه باستعراض جميع فصول الدستور الاتحادي المؤقت وقدمت إلى البرلمان توصياتها بإدخال تعديلات. وفي حين لم يكن لدى البرلمان الوقت اللازم لاستعراض هذه التوصيات، فقد اعتمد قرارا بإحالة التنقيحات المقترحة لينظر فيها البرلمان المقبل. وقام ممثلو النساء والشباب من جميع مناطق الصومال بتحديد أولوياتهم المتعلقة باستعراض الدستور الاتحادي المؤقت ونقلوا توصياتهم إلى لجنة الرقابة أثناء حلقتي العمل اللتين عقدتا في مقديشو، واللتين حصلتا

على دعم مالي وتقني من الأمم المتحدة. واقترح منتدى القيادة الوطنية أن يتولى البرلمان الاتحادي المقبل إكمال جميع الأعمال المتبقية بشأن عملية الاستعراض الدستوري.

٢٩ - وفي تموز/يوليه، شرعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية بشأن الدروس المستفادة وسبل المضي قدما في عملية استعراض الدستور، شملت الجهات الفاعلة المحلية والدولية التي أجرت تقييما جماعيا للعملية حتى الآن، مع تحديد الثغرات والتحديات، والتوصيات المقدمة لدورة عملية الاستعراض المقبلة.

جيم - سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

٣٠ - على الرغم من أن محور التركيز الرئيسي للسلطات الصومالية ينصب على العملية الانتخابية، فقد جرى أيضا إحراز تقدم في وضع إطار اتحادي لشؤون سيادة القانون والمؤسسات الأمنية. وعملا بموافقة منتدى القيادة الوطنية على سياسة الأمن الوطني، عُقدت مشاورات بشأن السياسة في العواصم الإقليمية لعذاذو وبايدواه وكيسمايو. وستفيد هذه السياسة في تعزيز المناقشات بشأن هيكل الأمن الوطني في الصومال، بحيث يشمل هيكلا للإدارة الاتحادية. وتقوم بعثة الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع الشركاء الدوليين، بتقديم المشورة إلى أصحاب المصلحة الصوماليين بشأن النماذج الممكنة.

٣١ - وفي أعقاب تأييد منتدى القيادة الوطنية للنموذج الجديد لعمل الشرطة، لا تزال المناقشات على المستوى التقني جارية بشأن تنفيذ النموذج على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات. ويجري تنقيح خطة هيغان لتطوير الشرطة الصومالية أيضا وفقا لذلك. وشدد المستشمرون الدوليون الستة في اجتماعهم المعقود في ٢٢ تموز/يوليه على أهمية تعزيز الدعم المالي والمساعدة التقنية لقطاع الشرطة. وجرى الاتفاق على وثيقة لمشروع تقديم مبلغ ٢ مليون دولار لتنفيذ الجزء الأول من مجموعة مواد الدعم غير الفتاك للشرطة، وذلك فيما بين حكومة ألمانيا ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهو الشريك المنفذ. وقد أنشئت خلية لتنسيق مشاريع الشرطة في مقديشو من أجل تحسين تبادل المعلومات وتنسيق الدعم الدولي للشرطة الصومالية.

٣٢ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال دعم المناقشات بين أصحاب المصلحة الاتحاديين والإقليميين فيما يتعلق بنموذج العدالة والإصلاحيات في الصومال في المستقبل، بهدف اعتماد نموذج مستدام ومنسق. وهذه المناقشات هي في مرحلة مبكرة، حتى مع اتخاذ الولايات الناشئة الأعضاء في الاتحاد خطوات لإقامة مؤسسات للعدالة

خاصة بها، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعقيدات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القضاة لا يتقاضون أجورهم بسبب عدم كفاية الميزانية، الأمر الذي يقوض الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات العدالة. وتدعم الأمم المتحدة وضع سياسة وطنية من أجل آليات العدالة التقليدية لحل المنازعات، وكذلك المحاكم المتنقلة، باعتبار ذلك وسيلة لتوسيع نطاق خدمات العدالة الميسورة التكلفة في الولايات الأعضاء الاتحادية الناشئة.

٣٣ - وقد حقق دمج المليشيات الإقليمية في الجيش الوطني الصومالي تقدما بطيئا في الفترة المشمولة بالتقرير. وتم الاتفاق على الطرائق الأساسية بين الحكومة الاتحادية وبونتلاند بشأن إدماج ٣ ٠٠٠ من قوات بونتلاند مما يتيح توفير مواد الدعم غير الفتاك من جانب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، عملا بالقرار ٢٢٣٢ (٢٠١٥). بيد أن العديد من المسائل السياسية والتقنية ما زال يتعين تناولها، لا سيما فيما يتعلق بالقيادة والتحكم، وما زال يتعين تحديد التمويل المقدم للدعم. وفي إدارة جوبا المؤقتة، كان ١ ٣٥٠ من أفراد قوات الميليشيات في كيسمايو، و ٤٦٠ من عناصر المليشيات في دوبلي وجوبا السفلى، قد أتموا حتى الآن التدريب اللازم في مجال حقوق الإنسان ويحصلون على مجموعة عناصر الدعم المقدم من الأمم المتحدة. بيد أن المسائل المعلقة المحيطة بالقيادة والتحكم والافتقار إلى الأسلحة والمعدات لا تزال تعوق فعالية عملياتها باعتبارها جزءا من الجيش الوطني الصومالي.

٣٤ - ولا يزال التأخير في دفع المرتبات بصورة منتظمة لأفراد الأمن يشكل شاغلا كبيرا. ووفقا للتقديرات، فإن المرتبات تتأخر لفترة تتراوح بين ٦ و ١٣ شهرا بالنسبة للجيش الوطني الصومالي ولفترة تصل إلى ١٥ شهرا بالنسبة للشرطة. وتدعي الحكومة الاتحادية أنها قد أحرزت تقدما كبيرا في سد الفجوات في المتأخرات؛ بيد أنه ليست هناك سوى شواهد تجريبية محدودة تدعم هذا الزعم.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ١٠ ٥٣٦ جنديا مسجلا رواتب ممولة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، يبلغ مجموعها ٢,٤ مليون دولار. ومن خلال الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي واليابان، جرى دفع المرتبات المستحقة لنحو ٦ ٥٠٠ من أفراد الشرطة الاتحادية بما يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وسيتم سداد مدفوعات جميع الأفراد الآخرين مع قيام أفرقة المدفوعات بزيارة الولايات الأعضاء الاتحادية الناشئة. ويعتزم الاتحاد الأوروبي أيضا تغطية رواتب ٦ ٥٠٠ من أفراد الشرطة الاتحادية لمدة تسعة أشهر من عام ٢٠١٦. وتقدم المملكة المتحدة رواتب في بايدوا وكيسمايو إلى ٥٩٢ من أفراد الشرطة، من أصل ١ ٢٠٠ من المتوخى تقديم الرواتب إليهم، الذين أكملوا دورة تدريبية لمدة ثلاثة أشهر أجرتها شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ولم يبدأ حتى الآن تقديم الدعم التدريبي ودعم المرتبات المقرر لـ ٦٠٠ من أفراد الشرطة في بيليت وين. وتقوم الإمارات العربية المتحدة أيضا بدفع رواتب، غير أنه لا تتوفر بيانات بشأن ذلك، مما يعزز الحاجة إلى تعزيز التنسيق الدولي في إطار نهج شامل إزاء الأمن.

٣٦ - وقامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، من خلال تمويل مقدم من المملكة المتحدة، بتقديم المساعدة التقنية والدعم إلى الحكومة الاتحادية فيما يتعلق بالامتثال لالتزاماتها بموجب الحظر المفروض على الأسلحة. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بالتنسيق مع السلطة الصومالية لإدارة المتفجرات ووزير الأمن الداخلي بالدفع قدما بالمناقشات بشأن الاندماج الرسمي للسلطة الصومالية لإدارة المتفجرات في الوزارة.

٣٧ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تقديم الدعم إلى المشروع التجريبي لإعادة تأهيل السجناء الشديدي الخطورة في بايدوا. وقد جرى وضع تقييمات فردية وبيئية، وتقييمات للمخاطر، من أجل توجيه تنفيذ البرامج المصممة لفرادى الحالات. وفي مركز الانتقال للمقاتلين المسرحين المنخفضي الخطورة في بايدوا، تخرج ٣٠ مرشحا من الذكور بعد تدريبهم في اللغة، وتزويدهم بالتدريب المهني والتدريب على مهارات الأعمال، ويجري إعادة إدماجهم في المجتمع. ومن خلال التمويل المقدم من ألمانيا، بدأ تشييد مرفق الإصلاح الرابع في الصومال للمقاتلين السابقين منخفضي الخطورة في كيسمايو، ويتوقع أن يبدأ تشغيله بحلول تشرين الأول/أكتوبر.

دال - الأسس الاقتصادية

٣٨ - تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصومال هو ٤٥٠ دولارا، فيما يظل الاستهلاك هو المحرك الرئيسي له. ويعتمد الاقتصاد اعتمادا شديدا على الواردات، وبخاصة الأغذية ومواد البناء والوقود، مما يؤدى إلى عجز تجاري كبير يمول أساساً من التحويلات والمعونة الدولية. وبلغت قيمة الصادرات، ومعظمها موجه إلى بلدان الخليج العربية، ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تضاعفت ثلاث مرات على مدى السنوات الست الماضية، حيث بلغت ٨٥٩ مليون دولار في عام ٢٠١٥. وتشكل الثروة الحيوانية نحو ٨٠ في المائة من الصادرات، وهي المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية.

٣٩ - وتشير النتائج الأولية لدراسة استقصائية أجريت في الصومال في عام ٢٠١٦ بدعم من البنك الدولي تحت عنوان ''Somalia High Frequency Survey''إلى أن نحو ٦٩ في المائة من سكان الصومال يعيشون تحت خط الفقر (أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم من حيث

تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١١). ويتبدى الفقر أكثر وضوحا في مخيمات المشردين داخليا، حيث يقدر بنسبة ٨٨ في المائة، تليها المناطق الريفية، بنسبة ٧٥ في المائة، والمناطق الحضرية، بنسبة ٦٧ في المائة. ويتفاقم الفقر المزمن بسبب انعدام النشاط الاقتصادي، ونزوح السكان، وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع، بما يعزى جزئيا إلى الجفاف المتكرر وظروف الطقس المناوئة الأخرى.

٤٠ - وأكثر من نصف القوة العاملة في الصومال (ممن تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ٦٤ سنة) يبحثون عن عمل، وأعلى مستويات البطالة هي في مستوطنات المشردين داخليا. وغالبا ما تكون النساء خارج القوة العاملة ويعملن داخل نطاق الأسرة المعيشية. وغالبية السكان في الصومال هم من الشباب، حيث إن ٧٥ في المائة من الصوماليين هم دون سن ٢٩ عاما. والشباب الصوماليون، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، هم أفضل تعليما، ولكنهم يكونون في أغلب الأحيان عاطلين عن العمل.

٤١ - وفي أيار/مايو، وافق صندوق النقد الدولي على برنامج يشرف عليه خبراء الصندوق من أجل الصومال، وهو موجه نحو إعادة إرساء استقرار الاقتصاد الكلي، وبناء القدرات من أجل تعزيز إدارة الاقتصاد الكلي، وإعادة بناء المؤسسات، وتحسين الحوكمة. وأشير إلى استقرار الاقتصاد الكلي، والإصلاحات المطلوبة لتحقيق ذلك، باعتبارها أهدافا رئيسية في الخطة الإنمائية الوطنية المقبلة.

هاء - الإيرادات والخدمات

٤٢ - عرضت الحكومة الاتحادية الميزانية المالية على البرلمان من أجل إقرارها لأربع سنوات على التوالي. وسجلت النفقات العامة زيادة كبيرة، من ٣٥,١ مليون دولار في عام ٢٠١٢ إلى ١٣٥,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥، نجمت عن زيادات ملحوظة في الإيرادات. وشهدت حصيلة الإيرادات المحلية، في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥، نمواً بنسبة ٣٦ في المائة، من ٨٤,٣ مليون دولار إلى ١١٤,٣ مليون دولار، عُزي في الأساس إلى ضرائب تجارية. غير أن هذا النمو لا يمثل سوى ٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وما يزيد عن ٧٠ في المائة من الإيرادات المحلية المتأتية من رسوم دولية. وشكل عدم تحقيق الجهات المانحة لالتزاماتها عقبة اعترضت سبيل أداء الإيرادات عموما في عام ٢٠١٥، حيث لم تتحقق سوى نسبة ٣٢ في المائة من أموال الجهات المانحة المدرجة في الميزانية. كما يشكل ضعف القدرة على تحصيل الضرائب، وضيق القاعدة الضريبية، وانعدام الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة، والمنازعات السياسية عوائق تحول دون التعبئة الكاملة للإيرادات. وتعتبر

المستويات الحالية للإيرادات غير كافية بالقدر الذي يمكِّن الحكومة الاتحادية من تقديم الخدمات لمواطنيها.

٤٣ - وفي جميع أنحاء الصومال، يقل متوسط التمويل المخصص للتعليم عن ٥ في المائة من الميزانيات الحكومية، وتفتقر الحكومة إلى القدرات البشرية والتقنية اللازمة لإدارة خدمات التعليم بصورة فعالة. ورغم هذه القيود، حصل على التعليم ١٥ ٧١٣ طفلاً آخر (تشكل الفتيات نسبة ٥٨ في المائة منهم) في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٦.

٤٤ - وما زالت إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية في الصومال تخضع لقيود شديدة، ويحتمل لها أن تتأثر بأية حالات عودة جماعية للاجئين من مخيم داداب في كينيا.

واو - المسائل الشاملة

إنعاش المجتمع المحلي

٤٥ - يشكل إنعاش المجتمع المحلي وبسط سلطة الدولة أحد الأبعاد الأساسية لنهج شامل إزاء تحقيق الأمن في الصومال. ومما له أهميته الأساسية في الجهود التي تبذل في هذا الصدد هو تقديم الدعم لنهج تتبعه الحكومة بكاملها في ظل قيادة صومالية بهدف تعزيز الحكم الرشيد والعدالة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الضعف داخل المجتمعات المحلية. وقد أُقرت في أيار/مايو خطة أولويات الصومال التي خصص لها تمويل قدره ١٣ مليون دولار من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وستوظف الأمم المتحدة هذا المبلغ للنهوض بهذا النهج بالتعاون مع السلطات الصومالية والمجتمعات المحلية على مستوى المقاطعات، في جنوب وسط الصومال.

٤٦ - وعقدت الإدارة المؤقتة لجوبا في أيار/مايو دورة للتخطيط المجتمعي في مدينة باردهيري، بمنطقة جيدو، جرى فيها تحديد مسائل من قبيل إصلاح مهبط للطائرات وجسور رئيسية وطريق رئيسية في البلدة وتشييد مكتب إدارة للمقاطعة وإنشاء مركز مجتمعي باعتبارها أولويات رئيسية. وتتعاون وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية مع السلطات الإدارية بشأن تلبية هذه الاحتياجات. وبالمثل، فقد عقدت الإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية في حزيران/يونيه دورة تخطيط مجتمعي في دينصور الكائنة في منطقة باي. وحدد المشاركون إصلاح مهبط الطائرات، وإنشاء طريق رئيسية ومحكمة ومدرسة ثانوية باعتبارها أولويات أساسية. وقد أنجزت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية مشروع إصلاح مهبط الطائرات في مدينة برداليي بمنطقة باي في نيسان/أبريل. وكانت حركة الشباب قد حدت فيما مضى من الوصول إلى البلدة، الأمر الذي أعاق التفاعل بين

السلطات والسكان. وقد أسفر هذا المشروع عن تحسين سبل الاستفادة من الفرص الاقتصادية وزيادتها.

٤٧ - وحتى الآن، ركز الدعم الذي يقدمه صندوق استقرار الصومال على ثماني مناطق هي: حدُر وواجد، بمنطقة باكول؛ وبرادلي، بمنطقة باي؛ وبرعاوي، بمنطقة شبيلي السفلى؛ ووارشيخ، وأدالي، ومهاداي وشبيلي الوسطى؛ وبارطيري بمنطقة جيدو. ويقدم الدعم في هذه المناطق على أساس المشاورات المحلية، وعادة ما يشمل إصلاح مباني الإدارة المحلية والهياكل الأساسية المحلية ومشاريع ترمي إلى تعزيز الاقتصاد المحلي، بما في ذلك تقديم الدعم إلى الأعمال التجارية الصغيرة الحجم ومخططات العمل الخاصة بالعمالة الكثيفة.

حقوق الإنسان

٤٨ - شهدت انتهاكات حقوق الإنسان تزايداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزي في المقام الأول إلى العمليات الأمنية وحركة الشباب. وبلغ عدد الضحايا في صفوف المدنيين ما مجموعه ٣٨٧ شخصاً، بما في ذلك ١٥٩حالة وفاة و٢٢٨ إصابة. وأسفرت العمليات التي نفذتها قوات الأمن عن وقوع خسائر في الأرواح بلغت ٨٣ شخصاً في صفوف المدنيين. ومن بين تلك الخسائر، عُزيت ١٦ حالة وفاة و٣١ إصابة إلى قوات الأمن الصومالية؛ وعُزي مقتل خمسة أشخاص وإصابة ٩ آخرين إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ وعُزي مقتل تسعة أشخاص، من بينهم ٤ أطفال، وإصابة ١١ شخصا بجروح، إلى غارات جوية شنتها القوات الكينية العاملة بصورة ثنائية في منطقة جيدو. وشجب وجهاء المنطقة الضربات الجوية التي تم الإبلاغ عنها، وأجروا فيما بعد حواراً مع الحكومة الكينية أسفر عن إبرام اتفاق للتعاون للحيلولة دون وقوع خسائر في الأرواح بين صفوف المدنيين. ولم ترد تقارير حتى الآن بشأن ما إذا كانت لجنة التحقيق التي أنشأها مكتب رئيس الوزراء الصومالي قد توصلت إلى أية نتائج في أعقاب الضربات الجوية التي شنتها القوات الكينية في كانون الثاني/يناير، والتي أفادت التقارير بأنها أسفرت عن مقتل ٢٩ شخصا وتسببت في إتلاف الثروة الحيوانية وتدمير الآبار والمنازل.

٤٩ - وبلغ عدد الخسائر في أرواح المدنيين المنسوبة إلى حركة الشباب أو إلى أفراد مجهولين ما مجموعه ٩٨ حالة وفاة و١١٦ إصابة. واختطفت الحركة ما مجموعه ٤٤ شخصا أطلقت سراح ١٠ منهم في وقت لاحق. وتمثل هذه الهجمات زيادة بنسبة ٥١ في المائة عن هجمات الفترة السابقة، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى أن حركة الشباب شنت ١٦٢ هجوماً خلال شهر حزيران/يونيه. وبالإضافة إلى ذلك، قُتل ٨ مدنيين في تبادل لإطلاق النار بين قوات الأمن والمليشيات أو حركة الشباب.

٥٠ - ومنذ كانون الثاني/يناير، صدر ٦٤ حكماً بالإعدام في الصومال، كان منها ٥١ حكماً صدر في بونتلاند، و ٤٨ من هذه الأحكام صدرت في شهر حزيران/يونيه حصراً. وحكمت المحكمة العسكرية الابتدائية بالإعدام على ٤٣ مقاتلاً من مقاتلي حركة الشباب، كان منهم ١٢ مقاتلاً حددت الأمم المتحدة هويتهم بصورة مسبقة بأنهم دون سن الثامنة عشرة. وينتظر ٦٣ أسيراً آخر من مقاتلي حركة الشباب المحاكمة، منهم ٥٢ من الأحداث.

٥١ - ولا يزال الاتجاه سلبياً في كل من ''صوماليلاند'' وبونتلاند فيما يتعلق بحماية حرية التعبير. فقد ألقي القبض على ٩ أشخاص، من بينهم ٦ صحفيين، لانتقادهم قرار حكومة ''صوماليلاند'' تأجير ميناء بربرة. وفي بونتلاند، وضع وزير الإعلام ضوابط جديدة تحد من إجراء وسائط الإعلام مقابلات مع ''الجماعات الإرهابية'' واشترط على دور وسائط الإعلام أن تزوده بقوائم الموظفين العاملين لديها. وعلق أيضاً عمل محطة إذاعية لمدة ١٢ يوما إثر إجرائها مقابلات مع الحاكم السابق لمنطقة باري. ويضع كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان اللمسات الأخيرة على تقرير عام عن حرية التعبير في الصومال من المقرر أن يصدر في أيلول/سبتمبر.

٥٢ - وفي حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقرير نتائج الاستعراض الدوري الشامل المقدم بشأن الصومال (A/HRC/32/12) مشفوعاً بـ ٢٢٨ توصية قبلت الحكومة الاتحادية ١٦٨ توصية منها وأحاطت علماً بـ ٦٠ توصية أخرى. وفي ٦ حزيران/يونيه أقر مشروع القانون الذي يقضي بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، الذي ظل معلقاً منذ عام ٢٠١٣، وتم التوقيع عليه في ١٤ آب/أغسطس، وهو يمتثل إلى حد كبير لمبادئ باريس.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٥٣ - في حزيران/يونيه، أقر مجلس الوزراء الاتحادي السياسة الجنسانية الوطنية، التي صيغت بدعم من الأمم المتحدة، ممهداً بذلك السبيل للمضي قدما في إضفاء الطابع المؤسسي على تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمرأة والسلام والأمن. وقد أدت أنشطة الدعوة المستمرة التي يضطلع بها كل من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين إلى تعيين أعضاء لجنة سفراء النوايا الحسنة للعمل مع القادة الصوماليين، وشيوخ القبائل، وعامة الجمهور من أجل الوفاء بالالتزام بتخصيص ٣٠ في المائة من المقاعد البرلمانية للمرأة.

٥٤- وفي ٢٤ حزيران/يونيه، استبعدت وزيرتان من أصل ثلاث وزيرات في الحكومة الاتحادية وحل محلهما مرشحان من الذكور، مما أسهم بدرجة أكبر في اختلال التوازن بين الجنسين في هيئات صنع القرار. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، شجبت رابطة لعلماء الدين السياسة الجنسانية الوطنية والمشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك عمل وزارة شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان، لكنها أقرت في وقت لاحق بأن ما جرى كان خطأ حدث في أحد اجتماعات الحكومة الاتحادية. وقد تزايد انتشار مشاعر الخوف والترهيب في أوساط القيادات النسائية والمرشحات الطامحات مما زاد من احتمال أن تتأثر سلباً مشاركة المرأة وتمثيلها في الحياة السياسية.

حماية الطفل

٥٥ - سجلت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ في الصومال أنه من أصل ٥٠٦ حوادث انتهاكات جسيمة ارتكبت بحق الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من ٤٧٣ حادثة ألحقت أضرارا بما يبلغ عددهم ٧٨٠ طفلاً (١٤٧ من الفتيات و ٦٣٣ من الفتيان). وتعلقت غالبية الانتهاكات المتعلقة بممارسات التجنيد والاستخدام (٣٠٢)، تليها عمليات القتل والتشويه (٢٥٨)، والاختطاف (٢١٧)، والعنف الجنسي (٧٥)، والاعتداءات على المدارس والمستشفيات (١٣)، ومنع وصول المساعدات الإنسانية (٤). وكان هناك ٦٦ طفلا محتجزاً في بونتلاند بسبب ارتباطهم بحركة الشباب، وقد صدرت بحق ١٢ منهم أحكامٌ بالإعدام.

٥٦ - وفي الوقت الراهن، هناك ٧٨ صبياً مسجلاً في برنامج تدعمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة لإعادة الإدماج في المجتمع، في مقديشو، ومنهم ٤٣ صبياً تم أسرهم في آذار/مارس ٢٠١٦ خلال أعمال قتال اندلعت بين قوات غالمودوغ وحركة الشباب.

٥٧ - وفي الفترة الممتدة من ١٦ إلى ٢١ تموز/يوليه، اضطلعت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح بزيارة إلى الصومال لتقييم أثر التزاع على الأطفال ومتابعة الالتزامات التي قطعتها الحكومة الاتحادية بشأن تنفيذ خطط عمل تتعلق بإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم. وناقشت مع السلطات المعنية الشواغل إزاء احتجاز الأطفال لارتباطهم بحركة الشباب والادعاءات الأخيرة بأن وكالة الاستخبارات والأمن القومي في الصومال تستغل الأطفال المحتجزين لديها للعمل كمخبرين. وفي بونتلاند، ناشدت السلطات الامتناع عن إعدام ١٢ طفلاً من الأطفال المحكوم عليهم بالإعدام، وتيسير إعادة إدماج ٦٦ طفلا ولم شملهم مع أسرهم في مواطنهم الأصلية. وشددت على أن تقوم

السلطات الاتحادية والإقليمية بتبديد الغموض القانوني القائم وأن تضع قوانين محلية تفي بموجبها بما يترتب عليها من التزامات دولية بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

منع العنف الجنسي

٥٨ - ما زالت أشكال الحماية المتوفرة لمنع العنف الجنسي ضعيفة، إذ يتعرض المشردون داخليا والمدنيون المتضررون من النزاعات لخطر بالغ.

٥٩ - وفي ٧ أيار/مايو، زُعم أن فتاتين يتراوح عمرهما بين ١٥ و١٧ قد تعرضتا للاغتصاب من جانب ١٤ جندياً من جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في منطقة غلغدود. وقد حققت البعثة في ذلك، ولكنها أشارت إلى أنه تعذر التثبت من الوقائع على نحو يكفي لتبرير عقد مجلس للتحقيق. وفي ٩ أيار/مايو، أُدين سبعة رجال تتراوح أعمارهم بين ١٩ و ٢٤ عامًا لاغتصابهم فتاة يبلغ عمرها ١٤ عاما في شبيلي الوسطى في ٢١ آذار/مارس، وحكم عليهم بالسجن لمدة ٢٠ عاما بالإضافة إلى دفع غرامات باهظة.

الجزاءات المحددة الأهداف

٦٠ - في ٢٠ تموز/يوليه، قدم رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا إحاطة إلى المجلس بشأن آخر استنتاجات فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا. وتضمنت الإحاطة تقييماً يفيد بأن حركة الشباب ما زالت تعد الخطر الرئيسي الذي يهدد السلام والأمن في الصومال مع حركة التمرد في بونتلاند التي يقودها عبد القادر مؤمن الذي أعلن الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ووجه الانتباه أيضا إلى بنود أخرى من ضمنها انعدام الشفافية في إدارة العقود العامة، واستمرار التأخر في دفع مرتبات القوات الوطنية ، وارتكاب القوات الأمنية الوطنية والدولية معاً انتهاكات ضد المدنيين، ومواصلة التجنيد القسري للأطفال.

رابعا - الحالة الإنسانية

٦١ - ما زالت الحالة الإنسانية في الصومال غير مستقرة. فهناك نحو ٤,٧ ملايين شخص، أو ما يمثل نسبة ٣٨ في المائة من السكان، في حاجة إلى الحصول على المساعدة. ويعجز قرابة مليون شخص عن سدّ احتياجاتهم الغذائية الأساسية، بينما يعاني ٣٠٥ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد ويحتاج ٥٨ ٣٠٠ منهم إلى تلقي علاج عاجل. وضرَب الجفاف الناجم عن ظاهرة النينيو أنحاء من بونتلاند و ''صوماليلاند''، حيث يعاني

٣٨٥ ٠٠٠ نسمة من انعدام الأمن الغذائي الحاد بينما يواجه ١,٣ مليون نسمة آخرين خطر الانزلاق إلى حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد إذا لم يتلقوا المساعدة.

٦٢ - وفي حين أدى موسم هطول أمطار غو خلال الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه إلى انفراج مؤقت في أنحاء من بونتلاند و ''صوماليلاند''، إلا أنه من المتوقع أن تتدهور حالة الأمن الغذائي في أنحاء من البلد في الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر بسبب عدم انتظام هطول الأمطار وجني محاصيل أقل من المتوسط في موسم غو، ولا سيما في منطقتي باي وشبيلي السفلى وهما المنطقتان الرئيسيتان لإنتاج الحبوب.

٦٣ - واستمر تفشي الإسهال المائي الحاد/الكوليرا في جنوب الصومال ووسطه. حيث أُبلغ منذ بداية عام ٢٠١٦ عن أكثر من ٥٠٠ ١٢ حالة مسَّ أكثر من نصفها أطفالا دون سن الخامسة، وهو ما يمثل زيادة مريعة عن الحالات المبلغ عنها في عام ٢٠١٥ والتي بلغ عددها ٢٥٧ ٥ حالة. وانتهت وزارة الصحة، بدعم من الشركاء، من إعداد المسودة الأولى لخطة عمل خمسية (تمتد من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٢) تتعلق بالتأهب والتصدي لحالات الإسهال المائي الحاد/الكوليرا.

٦٤ - وفي أيار/مايو، تسبّبت الفيضانات، حسب ما أوردته التقديرات، في تشريد ٧٠ ٠٠٠ نسمة في بيليت وين، غير أنهم تمكنوا جميعهم من العودة إلى ديارهم بحلول منتصف تموز/يوليه. وقدّم الشركاء مساعدات ضرورية للبقاء على قيد الحياة، وأصلحوا البنى التحتية المتضررة للتخفيف من حدة تأثير الفيضانات في المستقبل.

٦٥ - وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه، قدم الشركاء في مجال العمل الإنساني مساعدات غذائية لما عدده ٥٠٠ ٤٩٠ نسمة؛ وأنشطةً لفائدة ٤٠٠ ١٤٢ نسمة هدفها توفير سبل لكسب الرزق، منها برامج لتقديم الغذاء أو النقود مقابل العمل وبرامج تدريبية. واستفاد ٠٠٠ ٤٩٠ نسمة تقريبا من مدخلات موسمية لتسهيل كسب الرزق، شملت بذورا، وأدوات، ومعدات لصيد الأسماك، وقسائم للريّ، وتلقيحات للماشية. وعولج ما مجموعه ٠٠٠ ١٢٥ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. وتلقى أكثر من ١,٦ مليون نسمة خدماتٍ صحية أساسية، وأُتيحت لأكثر من مليون نسمة سبل مؤقتة وأخرى دائمة للحصول على مياه مأمونة. وقدمت المجموعة المعنية بالحماية خدماتها لما يقرب من ٠٠٠ ١٢٣ نسمة، بينما استفاد ٠٠٠ ٨٩ طالب من مساعدات قدمها الشركاء في مجال التعليم وتمثلت في توفير أماكن مؤقتة للتعلم ولوازم مدرسية ومواد تغذوية. وتلقى أكثر من ٦٠٠ ٨١ نسمة مساعدات كانت في شكل مواد غير غذائية وأماكن إيواء مؤقتة.

٦٦ - وحتى الآن، تلقت خطة الاستجابة الإنسانية للصومال لعام ٢٠١٦ ما مقداره ٣١٩ مليون دولار، أي ما تبلغ نسبته ٣٦ في المائة من المبلغ المطلوب وهو ٨٨٥ مليون دولار. ويتأتّى تمويل مبلغ آخر قدره ٨٤ مليون دولار من خارج إطار خطة الاستجابة. وما زال التعليم يعاني من نقص التمويل، حيث تلقى نسبة ٢١ في المائة فقط من التمويل المطلوب له.

٦٧ - وفي اجتماع عُقد في ٢٥ حزيران/يونيه بين مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والسلطات الكينية والصومالية، أعيد التأكيدُ على مبادئ الاتفاق الثلاثي الذي يُنظم العودة الطوعية للاجئين الصوماليين الذين يعيشون في كينيا. وبعد هذا الاجتماع، وجّهت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ''نداء تكميليا'' لتدبير مبلغ ١١٥,٤ مليون دولار من أجل دعم عمليات عودة اللاجئين من مخيم داداب في كينيا وإعادة إدماجهم. وتعتزم المفوضية تقديم المساعدة في ١٥٠ ٠٠٠ حالة عودة طوعية من داداب إلى الصومال بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وقد عاد أكثر من ١٧ ٠٠٠ لاجئ صومالي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بمن فيهم ١٢ ٠٠٠ لاجئ عادوا في عام ٢٠١٦ وحده.

٦٨ - وتتواصل حالات الهجرة غير النظامية بين الصوماليين، وذلك بدافع من انعدام الاستقرار وفرص التعليم والعمل. وأفادت الحكومة الاتحادية الصومالية بأن ٢٠٠ مهاجر صومالي كانوا من بين القتلى في حادثة القارب المأساوية التي وقعت في نيسان/أبريل ٢٠١٦ والتي غرق من جرائها ٥٠٠ شخص في البحر الأبيض المتوسط.

خامسا - تقديم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

٦٩ - تواصَل تقديم الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأُحرز تقدم في عدد من المجالات الرئيسية. وعلى وجه التحديد، شهدت الأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية زيادةً في التنسيق بين البعثة والأمم المتحدة على الصعيدين الاستراتيجي والتنفيذي لكفالة توفير القدر الكافي من الأمن والدعم اللوجستي.

٧٠ - وفي حزيران/يونيه، أنجز الاستعراض المتعلق بمفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي تم القيام به في أديس أبابا ونيروبي. ويؤكد مفهوم العمليات المنقح، الذي وافقت عليه البلدانُ المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي، ولجنةُ تنسيق العمليات العسكرية، ومجلسُ السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، على ضرورة أن تدعم بعثة الاتحاد الأفريقي العمليات السياسية والانتخابية الجارية في الصومال وأن تنفذ عمليات

هجومية لتصفية الملاذات الآمنة لحركة الشباب عن طريق فرض الأمن في المراكز الآهلة بالسكان وطرق الإمداد الرئيسية. ويُشير المفهوم المنقح أيضا إلى بدء خفض تدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي بحلول نهاية عام ٢٠١٨، بعد التنفيذ التدريجي لخطة تأهيل قوات الأمن الصومالية. ويعكف مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال على استعراض مفهومه المتعلق بالدعم لكي يواصل تقديم الدعم الفعال لبعثة الاتحاد الأفريقي في ضوء مفهوم العمليات المنقح.

٧١ - وخلال الفترة من ٢٥ تموز/يوليه إلى ١٨ آب/أغسطس، جرت مناقشات تقنية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بشأن مذكرة التفاهم الثلاثية، تناولت ترتيبات سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات ومواد الدعم الذاتي التي تفي بالشروط للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، على النحو المأذون به بموجب القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥). واتفقت الأطراف من حيث المبدأ على مشروع نصّ لمذكرة التفاهم. وأبرز استعراض أوّلي وجود ثغرات كبيرة في قدرات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على صعيد المعدات وعناصر أخرى، ما قد يتطلب تلقي الدعم من الشركاء الدوليين. ويعمل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال أيضا على إنشاء وحدة تمكينية للبعثة من المزمع أن تديرها القوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي وأن تتلقى التوجيه من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال ومن الشركاء، وذلك لتحسين حرية الحركة على طرق الإمداد الرئيسية. وستكون الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم الثلاثية بمثابة أداة يستعان بها في توجيه كيفية تشغيل الوحدة التمكينية للبعثة.

٧٢ - وبلغت المناقشات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وكينيا بشأن طلب التوريد الثلاثي المتعلق بنشر ثلاث مروحيات عسكرية في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي مرحلةً متقدمة. ويعمل مكتبُ الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وإدارةُ الدعم الميداني على إيجاد مساهمين محتملين آخرين.

٧٣ - وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعمَ التقني والتدريب إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في جميع القطاعات، بما يشمل التخلص من الذخائر المتفجرة وإبطال الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وقدمت الدائرة خلال استعراض مفهوم العمليات تحليلا مفصلا للمخاطر المترتبة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع خلال الاثني عشر شهرا الماضية وكيفية تأثيرها في عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي، وهو ما شكل المنطلق لمقترحٍ بتعزيز عمليات التنقل التي تجري في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي.

٧٤ - وواصل المكتب تقديم الدعم اللوجستي لجنود الجيش الوطني الصومالي على النحو المأذون به في القرار ٢٢٤٥ (٢٠١٥). وتلقّى التدريب في مجال حقوق الإنسان حتى الآن ما عدده ١٠ ٠١٤ جنديا من جنود الجيش الوطني الصومالي المأذون بهم والبالغ عددهم ١٠ ٩٠٠ جندي والذين يعملون في جميع قطاعات بعثة الاتحاد الأفريقي. وفي إطار الجهود المبذولة على نطاق أوسع لتحسين العمليات المشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي، يشارك المكتب في إجراء تقييم لقدرة الجيش على القيام بعمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي من المقرر تنفيذها بحلول أيلول/سبتمبر. وسيساعد التقييم أيضا في التأكد من أن الدعم يُقدّم فقط للأفراد الذين دُرّبوا وفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

٧٥ - وأوفدت المملكة المتحدة ٣٤ فردا عسكريا آخر إلى الصومال في تموز/يوليه، ليصل إجمالي عدد الأفراد العسكريين ٤٢ فردا من مجموع الأفراد المأذون بهم وهو ٧٠ فردا. وهم منتشرون حاليا في القطاع ١ (مقديشو) والقطاع ٣ (بايدوا) والقطاع ٦ (كيسمايو). وأسهم الأفراد بخبراتهم ومشورتهم في مجالات منها المناقشات بشأن مذكرة التفاهم الثلاثية، وتعزيز تدابير الحماية في مطار مقديشو الدولي.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

٧٦ - في ٢٨ حزيران/يونيه، أقرّت فرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان التقييمَ العام الأولي للمخاطر المتعلق بالقوات المسلحة الوطنية. ويتضمن التقييم تدابير تخفيفية موصى بها ستُحال إلى الجيش للنظر فيها وكذلك إلى الشركاء الآخرين، ومنهم دوائر السلك الدبلوماسي وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب وبعثة الاتحاد الأفريقي بما يتيح إمكانية دعم تنفيذ التدابير المقترحة. وجرت الاستعانة بالدروس المستفادة من العمل بالإطار التنفيذي لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في حلقة عمل عقدت في أديس أبابا في حزيران/يونيه لتحديد العناصر الرئيسية لإطارٍ لحقوق الإنسان يتعلق بعمليات السلام والأمن التي ينفذها الاتحاد الأفريقي.

٧٧ - وتواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مع بعثة الاتحاد الأفريقي، ضمن إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بشأن الادعاءات المبلغ عنها بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولوحظ من خلال الردود المتلقاة من بعثة الاتحاد الأفريقي على الرسائل الموجهة في هذا الصدد أن تقدما واضحا قد أُحرز، وإن تطلب الأمر بذل المزيد من الجهود بشأن التدابير التخفيفية والمساءلة وسبل إنصاف الضحايا.

سادسا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

ألف - توسيع وجود الأمم المتحدة

٧٨ - تراجع إجمالي الحد الأقصى لعدد الموظفين في الصومال، باستثناء ''صوماليلاند''، تراجعا طفيفا، حيث انخفض من ٦٢٢ موظفا إلى ٦٠٦ موظفين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي المتوسط، يوجد قرابة ٤٧٠ موظفا من موظفي الأمم المتحدة الدوليين في الصومال. ويوجد أكبر عدد للموظفين في مقديشو، حيث يبلغ الحد الأقصى لعددهم فيها ٤٤٥ موظفا في حين يبلغ عددهم في المتوسط ٣٢٧ موظفا. ويبلغ الحد الأقصى لعدد الموظفين في بوساسو ٢٩ موظفا، في حين يبلغ عددهم في المتوسط ٢٠ موظفا؛ أما في غاروي، فيبلغ الحد الأقصى لعددهم ٤٢ موظفا، بينما يبلغ عددهم في المتوسط ٣٤ موظفا؛ وفي غالكايو، يبلغ الحد الأقصى لعددهم ١٨ موظفا، بمتوسط قدره ١١ موظفا؛ أما في بيليت وين، فيبلغ الحد الأقصى لعددهم ١٣ موظفا، بمتوسط قدره ٧ موظفين؛ وفي دولو، يبلغ الحد الأقصى لعدد الموظفين ١٣ موظفا، في حين يبلغ عددهم في المتوسط ٨ موظفين؛ ويبلغ الحد الأقصى لعددهم في كيسمايو ٣٠ موظفا، بمتوسط قدره ١٠ موظفين. ولا يوجد حد أقصى لعدد الموظفين في هرجيسة، ويبلغ عددهم في المتوسط نحو ٤٠ موظفا. وفي كيسمايو، استدعى بناءُ أماكن إقامة جديدة تستجيب للمعايير الأمنية الدنيا للعمل رفعَ الحد الأقصى لعدد الموظفين من ١٧ إلى ٣٠ موظفا؛ بينما ترتب على خفض الحد الأقصى لعدد الموظفين في بايدوا بلوغُ عدد الموظفين الدوليين الموجودين فيها حاليا بصورة اعتيادية المستوى الأقصى وهو ١٦ موظفا دوليا.

باء - سلامة الموظفين وأمنهم

٧٩ - في ٢٤ أيار/مايو، رُفع مستوى المخاطر الأمنية بالنسبة للمنطقة من مطار مقديشو الدولي التي تشرف على حمايتها بعثة الاتحاد الأفريقي من متوسط إلى مرتفع. وبناء على ذلك، أُدخلت تعديلات على وجود الأمم المتحدة بعد إجراء تقييم للأهمية الحيوية للبرامج. ونفّذ مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تدابيرَ للتخفيف من حدة المخاطر، شملت تعزيز الجدران الجانبية لجميع أماكن الإقامة والمكاتب ذات الجدران اللينة، وتركيب رقائق مانعة للتشظي على جميع النوافذ. ويعمل المكتب على بناء عدد كاف من أماكن الإقامة التي تستجيب للمعايير الأمنية الدنيا للعمل ليُوفّر أماكن محمية بسقف محصّن لجميع موظفي الأمم المتحدة داخل مطار مقديشو الدولي.

٨٠ - وفي أعقاب الهجوم الذي شنّ بالقرب من مطار مقديشو الدولي في ٢٦ تموز/يوليه، اجتمع ممثلي الخاص، بصحبة الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، مع الرئيس وكبار مسؤولي الأمن الصوماليين لمناقشة تعزيز الأمن في المطار. وتشمل تدابير التخفيف من حدة المخاطر التي يجري النظر فيها منع المركبات التجارية الخفيفة والثقيلة والمركبات غير المأذون لها من استخدام طريق المطار القريبة من مطار مقديشو الدولي، وحظر عبور الشاحنات التجارية بوابةَ المدينة في المطار، وتخصيص مداخل بديلة لدخول المطار بالنسبة للموظفين الوطنيين الذين يعملون لحساب الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون مطلوبا من وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية والشرطة الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي أن يعززوا نقاط التفتيش المقامة على طريق المطار بالقرب من بوابة المدينة.

٨١ - وفي ضوء تزايد عدد الحوادث الأمنية في مقديشو، يعكف ممثلي الخاص على إعداد تحليل للتكاليف الأمنية الإضافية غير المتوقعة التي لم تدرج في ميزانيات كيانات الأمم المتحدة الموجودة في الصومال، وسيُقدم هذا التحليل في المستقبل القريب.

سابعا - ملاحظات

٨٢ - طوال فترة ولايتي كأمين عام، أوليت اهتماماً شخصياً كبيراً للصومال وجعلت هذه المسألة في صدارة أولوياتي. وقد قمت أنا ونائبي بالسفر، بما مجموعه أربع مرات، إلى هذا البلد الذي كان في وقت من الأوقات مضرب المثل على الدولة الفاشلة، ولكنه يشكل اليوم شهادة ثمينة، وإن هشَّة، على إمكانيات بناء السلام. فمنذ أن بدأت الحكومة الاتحادية والبرلمان الصوماليان لولايتهما في عام ٢٠١٢، أحرز الصومال تقدماً يستحق الثناء، مسترشداً بتطلعات وتصميم شعبه وبدعم من المجتمع الدولي. وفي هذا الشهر، يدخل الصومال مرحلة نقل السلطة إلى هيئتين جديدتين، تشريعية وتنفيذية، ما يشكل لحظة فارقة وعلامة بارزة في طريق هذا البلد نحو التحول إلى دولة ديمقراطية كاملة الأركان وشاملة للجميع وتنعم بالاستقرار. ومع ذلك، لا يزال التقدم المحرز قابلاً للنكوص. وإنني أشدد على أهمية تنشيط الجهود من أجل المضي قدما بعملية بناء الدولة.

٨٣ - ومن الأهمية بمكان تنفيذ عملية انتخابية شفافة وذات مصداقية، بمشاركة جميع شرائح المجتمع الصومالي، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات. وأرحب بما تم القيام به حتى الآن من أعمال تحضيرية في هذا الصدد، ولا سيما تفعيل هيئات التنفيذ الانتخابية المخصصة، وأدعو إلى تنفيذ العملية الانتخابية وفقا للجداول الزمنية المعلنة.

٨٤ - وينبغي أن تحترم هذه العملية الدعوات الرامية إلى توخي الشمول والشفافية والتي أعرب عنها الشعب الصومالي في المنتدى الاستشاري الوطني والتي وردت في إعلان مقديشو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وعلى وجه الخصوص، فإن المرأة الصومالية لا بد من تمكينها من إسماع صوتها في الحياة السياسية الصومالية. ويساورني القلق من أن القادة الصوماليين لم يتفقوا بعد مع شيوخ القبائل بشأن آلية تنفيذ التزامهم بتخصيص مقاعد محددة للنساء المرشحات. وأدعو جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما القادة الصوماليين ورؤساء القبائل والعشائر إلى كفالة تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٣٠ في المائة من المقاعد البرلمانية للنساء. وأثني على الجهود التي يبذلها كل من لجنة سفراء النوايا الحسنة، والناشطون في مجال حقوق المرأة، وأعضاء المجتمع المدني، في هذا الصدد.

٨٥ - ويساورني قلق بالغ إزاء التهديدات الأخيرة والتخويف الموجهين ضد المرشحين والمجتمع المدني والقادة النسائيين والنشطاء والصحفيين في سياق العملية الانتخابية. وأدعو جميع السلطات الاتحادية وفي الولايات إلى كفالة حماية حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بحرية التعبير والمشاركة في العملية السياسية. ويجب أن تخضع المؤسسات الأمنية للمساءلة أمام القادة السياسيين المسؤولين عن كفالة سيادة القانون. فمن شأن فرض أي قيود على الحقوق الأساسية أن يعزز نفوذ أولئك الذين يعارضون مشروع بناء الدولة الصومالية.

٨٦ - وأرحب بقرار الفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة في الصومال استكمال الجدول الزمني للعملية الانتخابية لعام ٢٠١٦، وتأييد منتدى القيادة الوطنية له. وإذ أحيط علماً بالتأخير لأسباب تقنية في هذه المواعيد مقارنة بالجداول الزمنية الدستورية الصومالية، وبالحاجة إلى تفادي فراغ مؤسسي بينما العملية الانتخابية قد اكتملت، فإنني أسلم بقرار المنتدى مواصلة الجهاز التنفيذي لمهامه بصفة مؤقتة إلى حين انتخاب رئيس جديد. كما أحيط علماً بقرار البرلمان الاتحادي تمديد ولايته إلى حين الإعلان عن نتائج العملية الانتخابية. وتتوقع الأمم المتحدة أن هذه الترتيبات الاستثنائية سوف تُستخدم على نحو مسؤول، وأن لا يتخذ أي طرف أي إجراء من شأنه تقويض الانتقال السياسي بشكل سلس وذي مصداقية.

٨٧ - وأثني على الدور الذي أداه منتدى القيادة الوطنية في الأشهر الأخيرة للدفع بجدول الأعمال السياسي في الصومال إلى الأمام. وفي حين أن المنتدى ليست له صفة رسمية، فقد برز كمنتدى سياسي بالغ الأهمية، وشكل نواة لنهج اتحادي حقيقي يمكن اتباعه في العملية السياسية. وإنني أحث المنتدى على مواصلة أداء دوره الحيوي والبناء في أعقاب الانتقال السياسي، بينما يواصل الصومال بناء نفسه كدولة اتحادية، ولا سيما في المساعدة في بناء

توافق الآراء حول زيادة تحسين الدستور الاتحادي المؤقت. وفي هذا الصدد، أرحب باستعراض الدستور الاتحادي المؤقت من جانب كل من لجنة الرقابة البرلمانية واللجنة المستقلة لاستعراض الدستور وتنفيذه، وأدعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالنظر في التنقيحات المقترحة على الفور بمجرد أن يتألف البرلمان الاتحادي الجديد.

٨٨ - وبحلول انتهاء ولاية البرلمان الاتحادي، فإنني أثني عليه للدور الأساسي الذي أداه خلال السنوات الأربع الماضية، تحت قيادة رئيسه محمد عثمان جواري. وأثني على أعضاء البرلمان المنتهية ولايته لإصدارهم تشريعات رئيسية وعلى التزامهم بتقدم الصومال وبمستقبله في بيئة صعبة للغاية، كلفت ١٨ من أعضاء البرلمان حياتهم بسبب الأعمال الإرهابية.

٨٩ - ومما يبعث على القلق عدم إحراز تقدّم ملموس في العملية الوحيدة المتبقية لتشكيل ولاية في هيران وشبيلي الوسطى. وأرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها كل من الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والشركاء الآخرون لحل المسائل المعلقة بالتشاور مع الجهات الفاعلة المختلفة في المنطقتين، من خلال عملية شاملة تستهدف المصالحة الدائمة.

٩٠ - بيد أنه لن يتأتى شيء من هذا التقدم السياسي ما لم يكن هناك أمن. وأود أن أشيد بالرجال والنساء الشجعان في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية على الجهود والتضحيات التي يبذلونها. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، لا سيما فيما يتعلق بكفالة استفادة جميع الصوماليين من المكاسب الأمنية التي تحققت وبأن هذه المكاسب سيكتب لها الدوام. ويجب أن تكون الجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي جزءاً لا يتجزأ من نهج شامل إزاء الأمن يراعي حقوق الإنسان ويشمل بناء قطاع أمن صومالي اتحادي حقيقي، وانتعاش المجتمع وتوسيع سلطات الولايات، ويكافح التطرف العنيف ويمنعه، ويعزز التنسيق فيما بين الشركاء الدوليين الرئيسيين.

٩١ - ويعد تطوير المؤسسات الأمنية الصومالية، على وجه الخصوص، أمراً بالغ الأهمية وينبغي الإسراع في تحقيقه، لا سيما في ضوء التخفيض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي المتوخى الشروع فيه بحلول نهاية عام ٢٠١٨. وأرحب بتأييد منتدى القيادة الوطنية لسياسة الأمن الوطني وللنموذج الجديد للشرطة، وأحث جميع أصحاب المصلحة على البناء على هذه الأطر الوطنية لإنشاء قطاع أمني يتسم بالفعالية والكفاءة، وقادر على توفير الأمن للشعب الصومالي ضد التهديدات الداخلية والخارجية. وبدون دعم متواصل ومتسق وتصميم وتقدم سريع فيما يتعلق بالجهود الأمنية الشاملة، سيظل الصومال ضعيفاً، وستكون المكاسب المحققة عرضة للانتكاس.

٩٢ - ويجب أن تتخطى الجهود التي نبذلها لكبح تهديد حركة الشباب الجيش وحده. وأشدد على أهمية اتباع نهج شامل في استعادة الأمن في الصومال، يرتكز على حماية حقوق الإنسان. ويجب أن يشمل ذلك، على نحو شامل، استكشاف مسارات من شأنها أن تفضي إلى السلام والمصالحة الدائمين في الصومال. ولابد من استكشاف جميع السبل سعيا إلى تحقيق هذا الغرض. وإنني أتطلع إلى تنفيذ خطة الطريق القويم التي وضعتها الحكومة الاتحادية لمكافحة التطرف العنيف كخطوة نحو نهج أكثر شمولاً.

٩٣ - وما زال يساورني قلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في الصومال، بما في ذلك زيادة عدد أحكام الإعدام، وحماية النساء والأطفال. وعلى الرغم من الالتزامات الهامة التي قدمتها السلطات الصومالية في السنوات القليلة الماضية من أجل حماية الأطفال، لا يزال احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم بحركة الشباب يمثل شاغلا مستمرا. وإنني أحث السلطات الصومالية على معاملة أولئك الأطفال كضحايا في المقام الأول، مع مراعاة مصالح الأطفال الفضلى ومعايير الحماية الدولية بوصفها مبادئ توجيهية في هذا الشأن. وتعد أحكام الإعدام الصادرة ضد الأطفال في بونتلاند غير مقبولة، وأحث سلطات بونتلاند على تيسير إعادة إدماج جميع الأطفال وجمع شملهم بأسرهم.

٩٤ - وأحيي الجهود التي تبذلها السلطات المحلية والشركاء في المجال الإنساني فيما يتعلق بالتأهب للحد من أثر الفيضانات المتصلة بتيار النينيو. ومع ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية مزرية، ويتوقع أن تتفاقم أكثر في الأشهر المقبلة بسبب تدهور آفاق الأمن الغذائي وعودة اللاجئين من داداب. وإنني أحث المجتمع الدولي على مضاعفة الدعم المقدم للأعمال الإنسانية البالغة الأهمية وللحلول المستدامة في الصومال.

٩٥ - وأرحب بنشر الحكومة الاتحادية للمسودة الأولى للخطة الإنمائية الوطنية، التي تعد خطة هامة صوب معالجة الأسباب الجذرية للتحديات الاجتماعية الاقتصادية ورسم مسار إنمائي للصومال. كما يتوقف تقدم الصومال على قدرة الدولة على توليد الإيرادات وتوفير المنافع العامة من قبيل الأمن والتعليم. ويجب مواصلة خلق الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستفادة من مباشرة الصوماليين للأعمال الحرة بشكل ملحوظ، بمن فيهم المغتربون الصوماليون الذين يتمتعون بدينامية كبيرة.

٩٦ - وأود أن أعرب عن شكري العميق لكل من الاتحاد الأفريقي، وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين في التنمية، على الدعم المستمر وعلى المشاركة في بناء السلام وعملية بناء الدولة في الصومال.

٩٧ - وإنني أشعر بالحزن العميق، وأدين الأعمال الإرهابية التي أودت بحياة اثنين من موظفين الأمم المتحدة و ١١ من أفراد الأمن الخاص، من بين آخرين، في مقديشو. وأود أن أثني على ممثلي الخاص، مايكل كيتينغ، ونائبي ممثلي الخاص الاثنين، وعلى موظفي مكتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في الصومال. فعملهم الشاق والتزامهم الثابت، في ظل ظروف صعبة وخطيرة في كثير من الأحيان، هو ما يعبر عن أفضل ما تتمتع به الأمم المتحدة من صفات.

Map No. 3690 Rev. 10 UNITED NATIONS
December 2011

Department of Field Support
Cartographic Section